



التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت

(١٩٤٥ - ١٩٦١ م)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

مقدمة من الطالبة

نور محمد الحبشي

إشراف :

أ.د. أحمد الشربيني
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب - جامعة القاهرة

أ.د. أحمد زكريا الشلق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب - جامعة عين شمس

الإهداء

إلى من أنا بعض منها ذلك القلب الكبير ،، إلى ذلك الجزء الذي لا يشاركني فيه

أحد التاريخ والدراسة في مصر كنت أنا ذلك الجزء

إلى من علمتني شغف القراءة

إلى أمي الحبيبة ...

أما أبي الحبيب

ذلك الكون الجميل من العطاء والحب كم تمنيت أن تعطيك حروفي حقك

ولكنها خذلتني أمام هامة من الأبوة

نور محمد الحبشي

شكر و عرفان

أود أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس والمشرف الرئيسي على هذه الرسالة على كل ما بذله من مجهود، وما منحني من وقت وجهد، لقد كان دوره رائعا ورائدا، إذ كان أستاذا بعلمه الغزير، وأبا حانيا مشجعا لي وموجها، لن أنسى ابتسامته الدائمة، وفضله ما حييت، وأيضا أوجه شكري الجزيل للأستاذ الدكتور أحمد الشربيني رئيس قسم التاريخ بجامعة القاهرة والمشرف الثاني على الرسالة على جزيل عطائه من خلال جوده عليّ بعلمه ووقته، ولا أنسى أبداً أنه من أوائل من دعموني في اتخاذ قراري بدراسة الدكتوراه، فله جزيل الشكر والعرفان والتقدير.

كما لا أنسى دور الأستاذة الدكتورة حياة الحجي مديرة جامعة الكويت على دعمها لنا كشباب وشابات في الأخذ بكل ما ينفع بلدنا من تطور وتقدم، فلها الفضل في توجيهي لعاصمة المعز لتكملة مشواري العلمي، مرشحة لي جامعة من أعرق الجامعات ألا وهي جامعة عين شمس .

كذلك أتقدم بشكري الجزيل للأستاذ الدكتور فيصل الكندري عميد كلية الآداب بجامعة الكويت لموافقته على مناقشة الرسالة، وفي الحقيقة هو شخصية نبيلة محبة للعلم ومעطاءة، وشخصية علمية رائدة ومميزة، ولعل المفارقة التاريخية هنا أنه كان أحد أعضاء لجنة مناقشتي في الماجستير .

وأیضا أوجه شكري لرئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية الأستاذ الدكتور عبدالله الغنيم على تسخير كافة الإمكانيات المتاحة بالمركز للباحثين، كما أشكر العاملين بمركز الوثائق التاريخية في الديوان الأميري بدولة الكويت .

والشكر موصول لأختي وصديقتي نور عبدالمجيد، والتي كانت بمثابة وطن ثان لي، إذ فتحت لي بيتها، وأعطتني من وقتها الكثير، ولن أنسى مناقشاتنا الطويلة، وتلك الأحاديث التي كانت تشكل لي أجمل اللحظات.

وأشكر جميع الأصدقاء الذين أضافوا لي الكثير، وجعلوا للنجاح نكهة ومذاقا خاصاً، ولكل تلك الكلمات التشجيعية التي حظيت بها، والتي شكلت لي دافعا قويا لتكملة المشوار .

وأخيرا، فإن الدين الأكبر في عنقي هو على نحو خاص لأشخاص كانوا نواة تكوين كياني، إنني أدين لوالديّ : أمي وأبي بالكثير؛ فقد تأثرت في نشأتي كثيرا بالتاريخ بسببهم. إنني أدين لوالدتي بالكثير إذ كانت متحدثة رائعة عن تاريخ أمتي، وملمة ومطلعة، فكانت لها البصمة الأولى والأثر الكبير، أما

والذي فكان ذلك القلب الكبير الذي أدين له بكل شيء حيث كان مستمعا رائعا، وناقدا واعيا، لقد كان مؤمنا بي وبقدرتي، وكم أردت أن أقول له إنه مصدر فخري واعتزازي، كما أود أن أشكر إخوتي وخصوصا شقيقي المهندس بدر على ما تحمله معي من مشقة بصدر رحب، وابتسامة دائمة، وقلب محب.

نور محمد الحبشي

المقدمة

يعد موضوع الدراسة "التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت ١٩٤٥ - ١٩٦٥م" على جانب كبير من الأهمية، كما أنه في الوقت نفسه لم يحظ باهتمام كافٍ من الباحثين بدراسة مرحلة مهمة من مراحل تاريخ الكويت المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م وحتى نهاية حكم الشيخ عبدالله السالم الصباح التي تعد فترة فارقة في تاريخ الكويت .

فبالإضافة إلى تركيز الدراسة على أبرز الأحداث السياسية التي كان لها تأثير كبير على الكويت، فقد ركزت الدراسة أيضا على الجانب الاقتصادي، ولم تغفل كذلك الجانب الاجتماعي الذي لا يقل شأنًا من حيث التغيرات والتطورات التي أثرت ولا زالت تؤثر، وتحظى بتقدير الكويتيين لتلك المرحلة.

وتتكون الدراسة من فصل تمهيدي بعنوان "المجتمع الكويتي من الحماية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية"، وقد تناول هذا الفصل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

أما الفصل الأول فقد تناول تطور "المشاركة السياسية في الكويت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية حكم عبدالله السالم في منتصف ستينيات القرن العشرين، وفي هذا الفصل جرى الحديث عن تولي الشيخ عبدالله السالم السلطة في عام ١٩٥٠م، وإجراءات وضع الدستور في عام ١٩٦٢م، وانتخابات أول مجلس كويتي في عام ١٩٦٣م، وكذلك الأزمة الدستورية الأولى، والقضايا التي ناقشها مجلس الأمة،

وفي الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان "التطور الاقتصادي في الكويت ١٩٤٥ - ١٩٦٥م" تم رصد تطور قطاعات الاقتصاد الكويتي وبخاصة القطاع النفطي والمالي والاستثماري والبنوك، وأثر ذلك على المجتمع الكويتي .

أما الفصل الثالث "التطور الاجتماعي في الكويت ١٩٤٥ - ١٩٦٥م" فقد ركز على تطور السكان والتعليم والأندية الثقافية، والمؤسسات الثقافية كالمرح، والسينما، وأيضًا على المجال الصحي.

واستعرض الفصل الرابع الذي جاء تحت عنوان "الكويت وأزمة ١٩٦١م" إلغاء اتفاقية الحماية لعام ١٨٩٩م، وتوقيع معاهدة الصداقة الكويتية - البريطانية لعام ١٩٦١م، وجهود الشيخ عبدالله السالم لخلق موقف دولي وعربي مضاد للادعاءات العراقية، ومعالجة هذه الأزمة حينذاك .

أما الفصل الخامس فقد تناول " الكويت والتحالفات الإقليمية والقضايا العربية ١٩٥٠ - ١٩٦٥ م " وفيه جرى الحديث عن موقف الكويت من حلف بغداد ١٩٥٥ م، والاتحاد الهاشمي ١٩٥٨ م كتحالقات إقليمية، وأيضاً عن الكويت والقضايا العربية بداية من الكويت والقضية الفلسطينية، والكويت والعدوان الثلاثي على مصر، والكويت والثورة الجزائرية، والكويت وإمارات الساحل المتصالح واليمن، ونشاط ودور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في هذا المجال .

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها دراسة شاملة للكويت وللتغيرات التي طرأت عليها في تلك الفترة (١٩٤٥ - ١٩٦٥ م)، ولم تركز الدراسة على الجانب السياسي فقط في تلك الفترة رغم أهميته. ولعل التطرق لكل تلك الأحداث كان من أهم مصادره الوثائق البريطانية، فلا يمكن أن تعد دراسة في هذا الموضوع بدون الاعتماد عليها؛ لأن الكويت ظلت تحت الحماية البريطانية حتى عام ١٩٦١ م، أما الوثائق الأمريكية فتمت الاستعانة بها تحديداً في الفصل الرابع وهو فصل الاستقلال، وهو أمر رأيت من الضرورة الاعتماد عليها فيه، كما كانت لمحاضر مجلس الإنشاء، ومحاضر مجلس التخطيط، ومحاضر المجلس التأسيسي، ومحاضر مجلس الأمة، ومحاضر جامعة الدول العربية، وكلها وثائق عربية غير منشورة أهمية كبيرة، وإضافة لموضوع الدراسة، هذا فضلاً عن المصادر الأجنبية والعربية ومذكرات المعاصرين لتلك الأحداث، والصحف العربية والأجنبية على حد سواء .

وختاماً فإنني أردت أن يكتب التاريخ بتجرد عن فترة تعد من أصعب الفترات التي مرت بها الكويت من الحماية إلى الاستقلال حاملة معها عروبتها في القضايا ذات الاهتمام المشترك، ودعمها لأشقائها، وكذلك إيمانها بكيانها كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة غير منقوصة .

نور محمد الحبشي

التمهيد:

المجتمع الكويتي منذ الحماية وحتى نهاية الحرب

العالمية الثانية

تمهيد:

الاجتماع الكويتي من الحماية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

انتقل الحكم إلى الشيخ مبارك الصباح بعد أخيه الشيخ محمد الصباح في عام ١٨٩٦م في حادثة نادرة في تاريخ الكويت، ولعل طريقة وصوله للحكم جعلت الكثيرين يتربصون به وبالكويت، فاتجهت الدولة العثمانية عبر ممثلها في البصرة الوالي حمدي باشا الذي اتحد مع الشيخ يوسف الإبراهيم العدو الآخر للشيخ مبارك وأبناء الشيخ، وهما محمد وجراح، المغدور بهما لإرباك الشيخ مبارك، في وقت كانت الأنظار الدولية تتجه فيه نحو الكويت وتحديدا من ألمانيا وروسيا؛ وذلك لتسويق مشاريعهما مع الدولة العثمانية، ولا ننسى العدو المتربص بجنوب حائل شمال شبه الجزيرة العربية المعروف بابن الرشيد، كل ذلك دفع الشيخ مبارك إلى طلب الحماية من بريطانيا .

وبالفعل تم توقيع اتفاقية الحماية في ٢٣ يناير ١٨٩٩م، والتي كان لبريطانيا أسبابها للإقدام على توقيعها، وكانت هذه الاتفاقية سرية في البداية،^١ وكان أهم بنودها " ألا يقبل الشيخ مبارك وكيلا أو قائمقام من جانب أية حكومة في الكويت، أو تأجير أية قطعة من أرضه، ولا يفوض، ولا يرهن، ولا ينقل أي أرض دون أن يحصل على موافقة بريطانيا، في مقابل أن يحصل الشيخ مبارك على معونة قدرها ١٥ ألف روبية (ألف جنيه إسترليني)^٢. ولعل من أهم أسباب توقيع هذه الاتفاقية الدعم العثماني للألمان، والذي أحست به بريطانيا بشأن مشروع سكة حديد برلين - بغداد، والذي خطط أن يمتد إلى كازمة، واهتمام روسيا بتنفيذ مشروع مماثل عرف بمشروع الكابينيست * . ولما رأى الإنجليز في المشروع الألماني تهديدا لمصالحهم، رأى اللورد كيرزن Curzon حاكم الهند البريطاني ضرورة عقد اتفاقية حماية مع الكويت؛ وذلك للمحافظة على المصالح البريطانية فيها، والتي قد يصيبها الضرر من جراء تعرضها لأي تهديدات عثمانية أو غيرها، كما اقترح إرسال مدمرة حربية إلى الكويت من أن إلى آخر حتى يتسنى لبريطانيا الدفاع عنها عند اللزوم.^٣

وبعد اتفاقية الحماية لعام ١٨٩٩م وقعت بريطانيا اتفاقيات مع الكويت (سميت بالاتفاقيات اللاحقة؛ أي التي جاءت بعد اتفاقية الحماية) منها على سبيل المثال اتفاقية عام ١٩٠٠م التي اختصت بمنع تجارة

^١ أحمد الرشدي وآخرون، الكويت من الإمارة إلى الدولة، القاهرة، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م، ص ١٦٣.

^٢ F.O 371/ 12136 : Agreement of January 23.1899 with the Sheikh of Kuwait

* فلاديمير كابينيست: هو رجل أعمال روسي، وكانت له مكانة سياسية وحظوة لدى بلاط القيصر إذ كان ابن أخ السفير الروسي في فيينا. انظر لوريمر ، القسم التاريخي، ج ١، ص ٤٩٥.

^٣ أحمد الرشدي وآخرون، الفصل الثالث، المبحث الأول لأحمد زكريا الشلق، ص ١٤٦.

الأسلحة في منطقة الخليج، وفيها تعهد الشيخ مبارك بوقف تهريب الأسلحة عبر الكويت،^١ والتوقف عن
تحصيل ضرائب على البضائع الخاصة بالبريطانيين تزيد عن ٤% من القيمة الإجمالية،^٢ ناهيك عن
تعيين أول وكيل سياسي بريطاني " السير نوكس Knox كأحد أهم ثمار اتفاقية الحماية.

ورغم وفاة الشيخ مبارك أثناء الحرب العالمية الأولى، وتولى ابنه الشيخ جابر المبارك الحكم، فقد
حافظت بريطانيا على علاقتها بالكويت حتى أنها قامت بعقد مؤتمرها الأول على الأراضي الكويتية في
عام ١٩١٦م، والذي عرف "بمؤتمر الكويت الأول" لدعمها بحضور شيوخ القبائل العربية من الإحساء
إلى جنوب العراق،^٣ ولدعم ثورة الشريف حسين ضد العثمانيين.^٤

وبعد وفاة الشيخ جابر المبارك (١٩١٥-١٩١٧م) تولى الحكم أخوه الشيخ سالم المبارك ()
الذي تعرضت الكويت في عهده للهجوم على قرية الجهراء في عام ١٩٢٠م بقيادة
فيصل الدويش زعيم الإخوان التابعين لابن سعود حاكم نجد، حيث تمت محاصرة الكويتيين داخل القصر
الأحمر، ونجح الفارسان مرزوق ومرشد الشمري في اختراق قوات الإخوان المحاصرين لهم على حين
غفلة،^٥ والوصول إلى الكويت، وأطلعوا نائب الحاكم الشيخ أحمد الجابر على خطورة الوضع في الجهراء،
وتدخلت بريطانيا في المفاوضات بين الشيخ سالم وعمال ابن سعود بمقهى بوناشي في الكويت عن طريق
حضور ممثلها وهو الوكيل السياسي البريطاني في الكويت "الميجور مور" More الذي أكد لوفد الإخوان
أن الشيخ سالم صديق للحكومة البريطانية، وأنكم جنتم دون علم ابن سعود، فرد جفران الفقم ممثل
الإخوان بقوله: بما جننا إلا بأمر ابن سعود صديقكم، فصدّم الميجور مور More، وأكد أنه لا يصدق هذا
الكلام، وأن ابن سعود صديق بريطانيا، وقد أكد أنه لن يتحرش بالكويت،^٦ ثم أكد الميجور مور More
على أن الكويت تحت الحماية البريطانية، وأن بريطانيا لن تسمح لأي من كان بأن يعرضها للخطر.^٧

وبوفاة الشيخ سالم المبارك في عام ١٩٢١م تولى الحكم الشيخ أحمد الجابر (١٩٢١-١٩٥٠م) الذي
شهدت الكويت في عهده تطورات سياسية عكست رغبة أهال الكويت في

^١ أحمد أبوحاكمة، تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠-١٩٦٥م، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٤م، ص ٣٢٩.

^٢ غيورغي بونداريفسكي، الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ترجمة: ماهر سلامة، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٤م، ص ٤٤٠، ٤٤١.

^٣ حسين خلف خزل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٢، الكويت، دار الهلال، ١٩٦٢م، ص ١٠٥-١٠٧.

^٤ جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج ٣، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٦، ص ٣٨.

^٥ عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٧١م، ص ٣٤٣.

^٦ حسين خلف خزل، المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٧٩.

^٧ هارولد ديكسون، الكويت وجاراتها، ترجمة: فتوح عبدالمحسن الخترش، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٩٥م، ص ٢٣٢.

^٨ المرجع السابق، ص ٢٣٢.

العودة إلى مبدأ الشورى بشكل جعل التجار بالمعاصر قلتمثيلاً لنيابي الكويت يتطور طبيعياً بدءاً من مجلس الشورى لعام ١٩٢١م، ثم المجلس النشري لعام ١٩٣٨م.^١

وهذه التجربة تعطى صوراً لما يعرّف بالعقد الاجتماعي غير المكتوب بالذي لا يزال مالمكويتيون يموّجبه بنمط السلطة، وتوزيع المسئولية لتمنح أناساً مستقر تهجر ألقاباً لا أولى التيات تمندج إلى الكويت، وظلو أيدينو نبالو لاء لأسرة أالصباح تى وضع الدستور فيما بعد، وتحديد افي عام ١٩٦٢م، لنرى نموذجاً آخر من نماذج العقد الاجتماعي عتاهد فيها الكويتيون نفياً وثقة سمية مكتوبة على قبول نمط الحكم، والالتزام بتوزيع السلطة بالصورة التي نص عليها، وإنه بذلك يكون قد حل محل النموذج الأول.

وتعتبر تجربة مجلس الشورى الذي شُرّع في تأسيسه في عام ١٩٢١م الخطوة الأولى لتطوير نظام شبه نيابي للحكم في الكويت، والعودة إلى طبيعة الحكم المشترك كالذي اعتاد عليها الكويتيون فيمرحلة ما قبل تولي الشيخ مبارك الصباح بالحكم في عام ١٨٩٦م حتى أن البعض يعتبر تجربة مجلس عام ١٩٢١م أو لإنجاز مننوعه في تاريخ الكويت.^٢

وقد بد أنفكر قنأسيس هذا المجلس بعد وفاة الشيخ سالم المبارك في عام ١٩٢١م عندما كان أحد أبرز المرشحين لتولي الحكم هو الشيخ أحمد الجابر فيزيار قلعبد العزيز بن سعود بالرياض لبحثهم ضوء الحدود بين نجد الكويت، بينما كانت المشاورات تجري بين الكويتيين حول أهمية إقامة مجلس للشورى في فيديو أنية ناصر البدر.^٣

(أ) مجلس الشورى ١٩٢١ : انتهى الوجهاء والتجار في اجتماعاتهم إلى إقامة هذا المجلس حتى أنهم أقرّوا بأنهم " لا يرتضون ولا يقبلون إلا بالحاكم الذي يقبل بتشكيل مجلس الشورى".^٤

وقد خلاص الحضور فيديو أن ناصر البدر إلى وضع عرضة تضمنت عدد قنود أهمها: إصلاح بيت الصباح كيلا يجر بينهم خلافية بين الحاكم،

وإن المرشحين منهم للحكم لهذا الأمر هما الشيخ أحمد الجابر، والشيخ محمد المبارك، والشيخ عبد الله السالم، وأن تتفق عائلة الصباح على تعيين شخص يقبلونه، وإذا فوض الأمر للجماعة اختاروا الأصلح، ويرفع الأمر إلى الحكومة البريطانية لا

^١ محمد محمود ربيع، النظام السياسي في دولة الكويت، الكويت، ٢٠٠٥م، ص ٤٠٤.

^٢ عبد الفتاح حسن، مبادئ النظام الدستوري في الكويت، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٨م، ص ١٠٦.

^٣ نجاة عبد القادر الجاسم، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ج ٢، الكويت، ٢٠١٠م، ص ١١.

^٤ نجاة عبد القادر الجاسم، المرجع السابق، ص ١١.

تصديقه عليه، وأنيكونا حاكما المعينرئيسا المجلسالشورىالذي يتكونمنعددمنتخبمنألاصباحوالأهالي لإدارةالبلد علىأساسالعدلو الإنصاف.^١

وعندما عرضأمر تأسيسمجلسلشورىعلىالشيخأحمد الجابر الذي اختير لحكمالبلادو افق على تأسيسالمجلسفيوليو ١٩٢١م، وهكذا ظهر أولمجلسشورىفيالكويتقبعهدالشيخأحمد الجابر الذي تعهدبألايبتقيأمر مهمالابالتشاور معالمجلس، وبعدتصديقالمجلسعليه.^٢

وقد تم اختيار أعضاء المجلس عن طريق الانتخابينوعدهم ١٢ عضوا، وهم : (حمدالصقررئيسا – يوسفبنعيسىالقناعينائبالرئيس – أحمدفهدالخالد – عبدالرحمنالنقيب – مشعاناالخضير – أحمدالحميضي- مرزوقداودالبدر- شملانبنعليبنسيف – هلالفجحانالمطيري – إبراهيمالمضف – خليفةبنشاهينالغانم – عبدالعزيز الرشيد)، وبعدذلكاجتمعالشيخأحمد الجابر بأعضاء المجلسحيثتموضعميثاقخطيلتنظيمالعلاقةبينالمجلسوالحاكم،بالإضافة إلى تنظيمأمور البلاد،^٣ ونصهذالميثاقعلى مايلي :

(١) أنتكونجميعالأحكامبينالرعيةفيالمعاملاتوالجنایاتعلى حكمالشرعالشريف.

(٢) إذا ادعى المحكوم عليه أن الحكم مخالف للشرع تكتب القضية المدعى عليه، وحكم القاضي فيها، وترفع إلى علماء الإسلام، فما اتفقوا عليه فهو الحكم المتبع .

(٣) إذا رضى الخصمان عن أي شخص أن يصلح بينهما فالصلح خير لأنهما المسائل المقرر نشرها .

(٤) المشاور فنيا لأمور الداخلية والخارجية التليها علاقة بالبلاد من جلب مصلحة أو دفع مضرة أو حسن نظام .

(٥) كلمنعذر أي فإصلاح ديني أو دنيوي يعرضه على الحاكم، ويشاور فيه جماعته، فإنرأوه حسنا ينفذ.^٤

وكانت جلسات المجلس تعقد برئاسة حمد الصقر ونائبها الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، واكتفى الشيخ أحمد الجابر بالحضور والاستماع، ولم يطبق من ناحية المبدأ الأخذ برأي الأغلبية عند التصويت،^٥ لذا فإن هذا المجلس لم يستمر طويلا بسبب الخلافات

^١ سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت ، الكويت، ذات السلاسل، ط٢، ص ١٩٧.

^٢ عبدالعزيز الرشيد، المرجع السابق، ص ٢٧٧.

^٣ Khalaf Jassim Muhammad: The Kuwait National Assembly : A Study of its Structure and Function, P.H.D, in Political Science in University of New York , 1984, p 94

^٤ عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي – نشأتها- تطورها- العوامل المؤثرة فيها، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ١٩٨٥م، ص ٤٢.

^٥ نجاة عبدالقادر الجاسم، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت، الكويت، ١٩٨٩م، ص ٥٣.

لشخصية بيننا لأعضاء، حيث استمر هذا المجلس في انعقاد هجرة الشهرين، إلا أنه لم يدم طويلاً نتيجة للخلافات بيننا لأعضاء، فحالا المجلس نفسه تلقائياً^١.

ويُبعد المؤرخ عبد العزيز الرشيد عن الشيخ أحمد الجابر مسؤولية حال المجلس عند ما ذكر
ولما كنتم واحد اماً لهذا المجلس فاني أنز هسمو الأمير عن هذا المسؤولية^٢.

وفير أياًنا الشيخ أحمد الجابر كان يريد أن يحل هذا المجلس، أي أنه يريد النتيجة التي تم الوصل إليها، أما الطريقة فلا أتوقع أنهم
أن يستطيعوا أن يحلوا هذا المجلس، صحيح أنها استغلا لظروف، لكنهم لم يكن يستطيعوا أن يحلوا هذا المجلس، وذلك لسببين فينظري؛ أو
لهم لأنهم كانوا حديث عهد بتولي الحكم، ثانيهما أنه يظل وجود منافسين فإنهم من صلتها أي كسباً أعضاء المجلس فيصفه.

أما عن أسباب ماذا انظر عبد العزيز الرشيد لهذا الموقف تلك الطريقة؛ فلأنه
أو لصاحب كتاب تاريخ الكويت، أي مؤرخ الكويت الأول، وكتب كتابه في
عام ١٩٢٦ م في عهد الشيخ أحمد الجابر، فربما أراد أن يبين الصور تقدير المستطاع.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قبل أن يحل نفسه
لأنها طلع على سالة بمضاء الأمة كانت قد وصلت إلى الوكيل السياسي البريطاني، والذيا وصلها بدور هالي الشيخ أحمد
جابر الذي كشف بدور هعنها لأعضاء المجلس، وجاء فيها

إننا نير إلى الله من هذا المجلس الذي جمعاً أعضاء لم يعرفوا التمرق من الجمره، ولم ينتخبوا من قبل الأمة
"فأثار تهذه رسالة غضب حفيظة أعضاء المجلس، وهو ما أدى إلى زيادة الخلافات،^٣ ومنتقمو قفجلساته.
ولم يذكر لهذا المجلس أنه قام بل عدد من القضايا كالتي لم يؤمنوا غير ها، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى قصر مدته.

وأياماً كان الأمر، فقد كان هذا المجلس باكور تنظيم المشاركة السياسية في الكويت، كما أنه يعتبر اللجنة الأساسية في تقرير
ساعة واعد الحكم المؤسسي، بالإضافة إلى أنه يهداية للتطور السياسي في الكويت.^٤

(ب) تجربة المجلس التشريعي ١٩٣٨م: غمشت تجربة مجلس الشورى في عام
١٩٢١ م فإفكرة المشاركة السياسية لم تغب
عنا الكويتيين، حيث تحر كالتجار في عام
١٩٣٨ م لإصدار دستور، وتأسيس مجلس نيابي منتخب، وارتبط هذا التحر كبطر وفصيلة كانت تتم بها الكويت، حيث إنها ك
انتتعا نيمناً وضاع معيشية مرهقة في
عام ١٩٣٨ م بسبب الضر ائب التيفر ضت على المواد الغذائية، وبخاصة تلك التي تفر ضت على الكويتيين الذين يقطنون خارج المدينة،

¹Karam , Jasem M: Kuwait National Assembly – 1992: A Study in Electoral Geography, Vol. 31, No. 4, December 1993, pp 383- 384

^٢ عبد العزيز الرشيد، المرجع السابق، ص ٢٧٧، ٢٧٨.

^٣ نجاة عبد القادر الجاسم، المرجع السابق، ص ٥٩.

^٤ يحى الجمل، النظام الدستوري في الكويت مع مقدمة في المبادئ الدستورية العامة ١٩٧٠ - ١٩٧١ م، ص ١٢٨.